

Entrepreneurial thought and its relationship with business incubators in Algeria-

-Aicha Benmecheri¹: Phd Student , University Mohamed Kheidar Biskra, Algeria

-Zerfa Boulekouas²: Professor, University Mohamed Kheidar Biskra , Algeria

Received: 01/05/2023

Accepted : 26/05/2024

Published : 30/06/2024

Abstract:

This study aims at highlighting the importance that business incubators play in encouraging young entrepreneurs to go towards entrepreneurial work, and promote the entrepreneurial field, through the mechanisms and policies that it follows to push them towards establishing creative which contribute to the development of the national economy. All that can be reached depending to material and moral assistance provided by business incubators. The study was conducted with a sample of 30 entrepreneurs, Further more; there are those who prefer investing using their own money rather than go to borrow from business incubators for many reasons.

Key words: business incubators, Entrepreneurship, budding entrepreneurp, entrepreneurial though.

Jel Codes Classification :

1 -Ben mecheri Aicha, Laboratory of social change and public relations in Algeria,
aichabenmecheri16@gmail.com

الفكر المقاوالاتي وعلاقته بحاضنات الأعمال في الجزائر

– عائشة بن مشري¹: طالبة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

– زرفة بولقواس: أستاذ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/05/26

تاريخ الإرسال: 2023/05/01

ملخص:

الهدف من إجراء هذه الدراسة هو تسليط الضوء على الأهمية التي تلعبها حاضنات الأعمال في تشجيع المقاولين الناشئين نحو التوجه للعمل المقاوالاتي وترقية المجال المقاوالاتي، وذلك من خلال الآليات والسياسات التي تتبعها لدفعهم نحو إنشاء مؤسسات إبداعية تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، كل هذا يتم وفقا للمساعدات المادية والمعنوية المختلفة التي تمنحها لهم حاضنات الأعمال. تم إجراء الدراسة مع عينة من المقاولين الناشئين وقدر عددهم ب(30) مبحوث، ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها أنه على الرغم من الانتشار الواسع للمؤسسات المقاوالاتية في الآونة الأخيرة إلا أن هنالك من المقاولين الناشئين من يفضل الاستثمار بماله الخاص من أجل إنشاء مشروعه على التوجه للاقتراض من حاضنات الأعمال لعدد من الأسباب.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، المقاوالاتية، الفكر المقاوالاتي، المقاولين الناشئين .

التصنيف JEL: XX, XX

– مقدمة:

توجهت الأنظار في الآونة الأخيرة إلى تشجيع القطاع المقاوالاتي الذي يعتبر أحد أهم البدائل لتطوير الاقتصاد وتحقيق أعلى معدلات للتنمية، فالمقاوالاتية تسعى إلى تقديم كل ما هو جديد يتماشى ومتطلبات المجتمع من خلال استثمار استغلال الثروات والموارد التي تكون غير مستغلة في أغلب الأحيان، لهذا السبب أولت الدولة اهتماما كبيرا بمختلف المؤسسات المقاوالاتية لكونها تمتاز بالمرونة والقدرة على الابتكار والابداع والتكيف الصعوبات التي يمكن أن تواجهها، وذلك لما يمتاز به المقاول من مهارات وقدرات تمكنه من تحقيق الهدف المرجو من وراء مشروعه المقاوالاتية. ويتجسد هذا الاهتمام من خلال ما يتم تقديمه من دعم مادي ومالي وخدمات متنوعة أخرى ليتسنى لهذه المؤسسات والمشاريع مواجهة وتجاوز مختلف المعوقات التي تواجهها في بداياتها الأولى خاصة وأن نسبة الخطر بها تكون مرتفعة زيادة على ذلك ارتفاع معدلات المنافسة، لهذا السبب أنشأت حاضنات الأعمال في مختلف ربوع الوطن من أجل أن تعمل على دعم وتوجيه مختلف المقاولين الناشئين المقاولين حاملي الأفكار والمشاريع الإبداعية والابتكارية ليتسنى لهم تفعيل أفكارهم ومشاريعهم دون وجود أية عوائق إضافة للمؤسسات التي تمر بتدهور وتراجع في الأداء حتى تتمكن من استعادة قدرتها الانتاجية مرة أخرى.

من خلال ما تم طرحه يظهر التساؤل الرئيس التالي: ما مدى مساهمة حاضنات الأعمال في تشجيع الفكر

المقاوالاتي لدى المقاولين الناشئين؟

عائشة بن مشري، مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر، aichabenmecheri16@gmail.com

I-الفكر المقاوالاتي:**I-1-تحديد المفاهيم:**

أصبح مصطلح المقاوالاتية يتداول بشكل كبير في الآونة الأخيرة مقارنة بالسنوات الماضية من قبل الكثير من الباحثين في مختلف الميادين فقد أصبحت تشكل مجالا للبحث، وهذا راجع نظرا للأهمية التي تحظى بها المقاوالاتية فهي تشكل الاستراتيجية الأمثل للنهوض بالاقتصاد وتحقيق أعلى درجات التنمية.

I-1-1-تعريف المقاوالاتية:

- **التعريف اللغوي:** "المقاوالاتية Entrepreneurship هي كلمة انجليزية في أصلها، مشتقة من الكلمة الفرنسية Entrepreneur، وهي تعني: حاول، بدأ، خاض، وتتضمن فكرة التحديد والمخاطرة". (أبو حفص، 2019، صفحة 03)

- **التعريف اصطلاحا:** تعددت التعريفات التي تناولت مصطلح المقاوالاتية، من بينها نذكر:

تعرف المقاوالاتية بأنها "الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها". (محمدي، 2020، صفحة 346)، هذا التعريف ركز على دور المقاول في إنشاء أو تطوير مؤسسة مجسدة على الواقع بهذا يكون تطرق إلى نقطة مهمة وهي أن المقاوالاتية لا تقتصر دوما على إنشاء مؤسسة أو مشروع جديد ينطلق من الصفر، بل يمكن أن تكون فكرة المقاوالاتية تقوم على الاستثمار في مؤسسة قائمة من أجل تطويرها لتحسين خدماتها ومنتجاتها من خلال توظيف أفكار إبداعية جديدة تتميز بالمخاطرة.

أما Robert Hisrich فقد عرّفها على أنها: "السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة، وذلك بتخصيص الجهد والوقت اللّازمين مع تحمل المخاطرة المالية، والنفسية، والاجتماعية الناتجة عن ذلك، ومقابل ذلك يتحصل على إشباع مادي ومعنوي". (قايدي، 2016 / 2017، صفحة 03)

كما ينظر إليها أيضا على أنها: "عملية مجازفة اقتصادية من أجل خلق مؤسسة جديدة تسخر تكنولوجيات جديدة أو توليد منتج جديد ذي قيمة". (أحمد، 2021، صفحة 187).

هذين التعريفين ركزا على فكرة المخاطرة التي هي أساس العمل المقاوالاتي والتي تعتبر أهم مبدأ تقوم عليه المقاولة، لأن هذه الأخيرة هدفها الأساسي هو الخروج بمنتج أو خدمة مبتكرة لم يتم التطرق إليها مسبقا أو تطوير وتعديل ما هو موجود من قبل، وبالتالي تكون نسبة النجاح متوازنة مع نسبة الفشل والخسارة، ولعل هذا هو السبب الذي يدفع الأفراد للتخوف من

ولوج مجال المقاولاتية إلا من كان يمتلك روح المخاطرة والقدرة على تحمل العقبات والمشاكل التي تواجهه من بداية تطبيقه لأفكاره في الواقع إلى غاية تجسيدها فعلياً.

وفقاً لما جاء في هذه التعريفات نجد أنها تشير إلى أن المقاولاتية في الأساس تقوم على مبدأ المخاطرة حيث يقوم المقاول بإنشاء مؤسسة جديدة تهدف إلى إنتاج سلع أو خدمات مبتكرة ومتطورة تختلف عن تلك المعارف عليها وتحقق قيمة اقتصادية كما تساهم في رفع مستويات التنمية الاجتماعية للمجتمع، وذلك بالاعتماد المعارف العلمية الحديثة والوسائل والآلات التكنولوجية المتطورة، التي تساعد على إبراز أفكاره وقدراته الإبداعية وتجسيدها في الواقع، من خلال الاستثمار في مختلف الموارد المادية والبشرية، كما أن المقاولاتية تقتضي ضرورة الاستثمار في الوقت والجهد وذلك حتى تكون المنفعة والقيمة التي يمتاز بها المنتج أو الخدمة قادرة على تحقيق منفعة آنية، وذلك حتى يتسنى لهذه المؤسسة المقاولاتية ومنافسة الانجازات التي توصلت إليها المؤسسات الأخرى، وفيما يتعلق بنقطة المخاطرة فإن جلّ المؤسسات المقاولاتية تتضمن في طياتها هذا المبدأ، فالمقاول قبل أن يقبل على إنجاز مشروعه يكون قد وضع نسبة معينة للنجاح وأخرى للفشل وخسارة رأس المال، لذلك يتعين عليه قبل أن يبادر في تطبيق وإنجاز أفكاره أن يستعين بخبراء في مجالات مختلفة وذلك من أجل تحديد ودراسة كافة الثغرات التي تتضمنها، ووضع البدائل الممكنة من أجل النجاح فيها.

• التعريف الاجرائي:

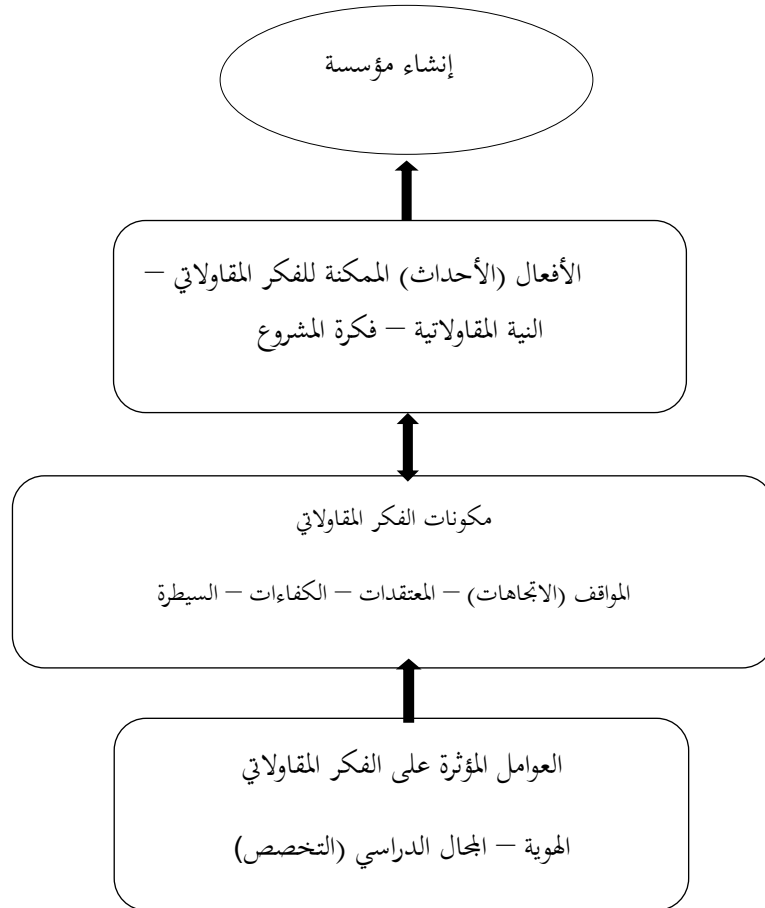
نظراً لما جاءت به كل التعاريف السابقة يمكن تحديد مفهوم المقاولاتية إجرائياً بأنها: عملية إنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير أخرى، بهدف القيام بتقديم منتج أو خدمة تمتاز بالإبداع، لم يتم عرضها من قبل وذلك من خلال الاستثمار في مختلف الموارد المتاحة مادية وبشرية، مع مراعات مبدأ المخاطرة فهي تحمل نسب عالية من الفشل والخسارة.

كما يمكن أن نعرفها أيضاً بأنها نشاط يتضمن اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص لتقديم سلع وخدمات جديدة، من خلال تنظيم وهيكلية جميع الموارد المتاحة إلى جانب جهود المورد البشري، لأن المقاول يتوجب عليه أن يبحث ويستغل كل الفرص التي تتيح له إمكانية إنشاء مشروع أو مؤسسة تطمح إلى تقديم منتجات وخدمات مستحدثة تقوم على الإبداع والابتكار انطلاقاً من استغلال كل الظروف والموارد المادية منها والبشرية المحيطة به، فهذه العوامل لا يتسنى للجميع الاستثمار فيها إلا من كان يتمتع بفكر مقاولاتي إبداعي.

أمّا إذا أردنا التدقيق في مصطلح الفكر المقاولاتي فقد تمّ تعريفه على أنه "هو الذهنية التي تقود الفرد إلى إتخاذ المبادرات والتحديات ليصبح فاعلاً أساسياً في مستقبله الشخصي والمهني ويرتبط بالعديد من القدرات أو الخصائص المقاولاتية" (بشير و زايد، 2021، صفحة 93)

أي أن الفكر المقاوالاتي يمثل كل الخبرات والمهارات المعرفية والسلوكية التي يكتسبها الفرد حول القيام بإنشاء مشروع شخصي وفقا لما يتطلبه محيطه الاجتماعي، بناء على ما يتوفر لديه من موارد مختلفة يمكنه الاستثمار فيها.

شكل رقم (01) : النموذج العام للفكر المقاوالاتي



المصدر: (بشير و زايدي، 2021، صفحة 94)

I-2- العوامل المشجعة على تنمية الفكر المقاوالاتي لدى المقاولين الناشئين:

توجد جملة من العوامل التي تعزز الفكر المقاوالاتي لدى المقاولين الناشئين تتلخص في النقاط التالية:

- الثقافة والقيم الاجتماعية (تأثير الأسرة، المجتمع): "تعد الثقافة من أهم العناصر المحددة للشخصية المقاوالاتية، لدورها في صقل المواهب و القدرات خاصة من خلال القيم الاجتماعية والأخلاقية التي تمنحها للفرد، دون إغفال دور الثقافات الفرعية في تكوين الفكر المقاوالاتي، حيث نجد أن هناك مجتمعات تبنت الفكر المقاوالاتي كخيار اقتصادي دون غيرها من المجتمعات وهو ما يمكن اسقاطه على بعض المجتمعات في الجزائر التي تتميز بتوجهاتها المقاوالاتية."

• إمكانيات البيئة: "لا يمكن لأحد إهمال عنصر البيئة والدور الذي تلعبه في التأثير على الفكر المقاوالاتي حيث يرى John Haefelvb أنه من الضروري توفر ستة عوامل لخلق بيئة مقاوالاتية أو بيئة أعمال وهي وجود أهداف بديلة لدى المقاوالاتي، قابلية الاستعمال والتطبيق، حصول الاعتراف، توفر الخدمات المرفقة ووجود فرص للتكوين."

• خلق الفرص: "ما لا يعلمه العديد من المقاوالاتي الجدد بأن أي عمل ناجح يحتاج أولاً لتحويل الفكرة المقاوالاتية إلى خدمة أو سلعة لتصبح منتج نهائي يتم بناء عمل عليه وتسويقه لينجح، فالفرصة هي مصدر إلهام المقاوالاتي وهي التي تخرج أفكاره المقاوالاتية، ولذلك عليه اغتنامها قدر الإمكان، وما يمكن ملاحظته فإن المقاوالاتي الذين تسيروهم الفر أقل نجاحاً من رجال الأعمال التقليديين والذين يقومون بالتخطيط المسبق وبناء دراسات ومن ثم اختيار العمل المناسب والمنتج المناسب."

II- حاضنات الأعمال:

II-1- تحديد المفهوم:

• التعريف اللغوي: الحاضنة في اللغة العربية تشير إلى الاحتضان، "يقصد به لغوياً لفظاً مأخوذاً من جذر الفعل حضن، مثل يحضن الطير بيضة والأم أطفالها، والحاضنة تعني طير حاضن، والمحضن جهاز لحضانة البيض أو تفقيسه." (سعدون و إيثار ، 2012، صفحة 79)

• التعريف اصطلاحاً: فيما يخص التعريف العلمي لمصطلح حاضنات الأعمال فنجد العديد من التعريفات التي تصب في معنى واحد يشير إلى أنها أهم الآليات المساهمة في قيام المشاريع المقاوالاتية باختلاف أحجامها وطبيعتها، وذلك من خلال ما تقدمه لأصحابها من دعم مادي ومعنوي، من بينها نذكر ما يلي:

المقاوالاتية هي عبارة عن "آلية من الآليات المعتمدة لدعم المنظمات الصغيرة المبتدئة فهي مؤسسة قائمة بذاتها، تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتوفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمنظمات الصغيرة لتجاوز أعباء مرحلة الانطلاق. وقد تكون حاضنة الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة، وهذه الأخيرة تعطي دعماً أقوى". (سعدون و إيثار ، 2012، صفحة 80)

كما تعرف أيضاً بأنها: "هي مؤسسات محلية تقدم المساعدات المادية، والدعم للأعمال والمؤسسات الجديدة والشابة، والتي يتعين عليها في سعيها لتحقيق رسالتها، التعامل والأخذ بعين الاعتبار مختلف الأخطار المرتبطة بهذه الأعمال والمؤسسات؛"

وأيضاً تعرف على أنها: "برامج منظمة ومصممة لمساعدة المؤسسات الناشئة على النمو والابتكار والنجاح والاستمرار، من خلال توفير مساحة عمل مجانية أو منخفضة التكلفة، والارشاد والخبرة، والوصول إلى المستثمرين، وفي بعض الأحيان تقديم رأس المال للعامل في شكل قرض". (سعدون و معزوز ، 2021، صفحة 83)

هذه التعاريف وأخرى تؤكد على حاضنات الأعمال هي المؤسسات المرافقة للمؤسسات المقاولاتية الناشئة والتي تعمل على تصميم برامج وخطط تساعد في نمو هذه الأخيرة، وتسعى إلى تطويرها من خلال ما تقدمه لها من تسهيلات مادية تكون في أغلب الأحيان رأس المال الذي تنطلق منه أو الآلات المتطورة التي تمكنها من تجسيد وخلق منتجاتها بسرعة وبجودة عالية، وأحيانا أخرى يكون الدعم عبارة عن البنية التحتية أو البيئة التي يتجسد عليها المشروع أو المؤسسة المقاول، كما أن حاضنات الأعمال في بعض الأحيان تكون عبارة عن حلقة الوصل بين وبين المستثمرين أصحاب المؤسسات الناشئة، وذلك من أجل مساعدتها على طرح منتجاتها وخدماتها على نطاق أوسع لتمكين من التطور والتوسع بسرعة، فيما يتعلق بملكية هذه الحاضنات فمنها ما هو تابع للقطاع العمومي وآخر للقطاع الخاص.

II-2- حاضنات الأعمال في الجزائر:

قامت الدولة الجزائرية بتأسيس العديد من حاضنات الأعمال التي تقوم بمرافقة ودعم المؤسسات المقاولاتية الناشئة، حتى تستطيع أن تستمر وتطور، لتمكين من المساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك لسد الفشل أو العجز الذي عرفته بعض المؤسسات العمومية في تحقيق التنمية، لقد ساهمت هذه الحاضنات في خلق الكثير من المؤسسات التي بدورها وفرت مناصب شغل، أهم هذه الحاضنات نذكر:

أ. الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة: (CNAC)

تهدف إلى تأمين العاطلين عن العمل المسجلين بها وذلك من خلال تقديم منح مالية كل شهر بالإضافة إلى أنها توفر لهم أيضا الحماية الاجتماعية، كما أنها تبحث لهم عن مناصب عمل تتناسب وتأهيلهم العلمي، باستثناء الأفراد الذين تمكنوا من الحصول على امتيازات أو صلاحيات في فترة سابقة، ومن بين أهم الشروط التي يجب توفرها للحصول على الدعم وفق ما تحدده المادة 2 من المرسوم التنفيذي 04-02 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 10-185 ما يلي:

- "أن يكون عمره ما بين (35-50)؛
- أن لا يكون يشغل أي منصب عمل ؛
- الاستفادة من قرض واحد فقط، وتمويل إلا المشاريع الإنتاجية ؛
- الصيغة التمويلية هي الثلاثية (المساهمة الثلاثية، كناك، بنك) ؛
- يغطي التمويل في جزئه الأكبر اقتناء التجهيزات الجديدة، كما أن اختيار النشاط يتوقف على تثمين تجربة الشباب وفرص الاستثمار المتوفرة." (أوزويق و شريف، 2015، صفحة 187)

تعمل هذه الآلية على مرافقة المشاريع من بدايته الأولى كما أنها تقوم بوضع خطط مناسبة للقيام بإنجاز العمل، بالإضافة إلى أنها تقلل من نسبة الفوائد البنكية، وتسهل من عملية الحصول على التمويلات البنكية. (قوجيل، 2016، صفحة 157)

ب. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: (ANDI)

تم إنشاء هذه الوكالة بموجب الأمر التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 ما يميز هذه الوكالة هو أنها لا تقدم الامتيازات والمساعدات للاستثمارات المحلية فقط وإنما هي تتكفل أيضا بتلك الأجنبية التي تندرج في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، كما أنها تتمتع بالاستقلال المالي، وتتلخص المهام التي تقوم بها في النقاط التالية:

- " ضمان ترقية الاستثمارات وترقيتها تطويرها ؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين ومتابعتهم وإعلامهم ؛
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع ؛
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به ؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء ". (الجودي، 2014 / 2015، صفحة 72)

ج. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: (ANSEJ)

تعمل هذه الوكالة على تشجيع الشباب العاطلين عن العمل الذين يمتلكون تأهيل علمي أو مهني ويتطلعون للإبداع وإنجاز مشاريع استثمارية تكون في شكل مؤسسات مصغرة، وذلك من خلال تمويلهم ماديا ودعمهم فنيا ومعنويا، كما أنها بالإضافة إلى ذلك تقدم لهم التوجيهات والاستشارات القانونية والاقتصادية والتنظيمية اللازمة التي تساعدكم على التوسع والاستمرار.

بالنظر إلى عمل هذه الحاضنات وأخرى، نجدها كلها تدعم وتشجع الأعمال والمشاريع المقاولاتية الناشئة، وذلك من أجل تشجيع المقاولين الناشئين البطالين على الاقبال لإنشاء مؤسساتهم الخاصة التي تساهم في تنمية الاستثمار الوطني، ومن أجل بلوغ هذه النقطة فإن الحاضنات تسعى جاهدة لوضع الاستراتيجيات التي تتلاءم وطبيعة هذه المشاريع، فجد أنها تمضي مع المقاولين الناشئين من بداية طرحهم لأفكارهم إلى غاية تجسيدها على الواقع، فهي تتناقش معهم حول طبيعة المشاريع المراد تطبيقها وتتم الموافقة فقط على تلك الانتاجية المبكرة والمتميزة التي تنعكس بالإيجاب على بنية الاقتصاد الوطني، ولتحقيق هذه الغاية فهي تقدم لهم قروض تتناسب وتكاليف إنجاز كل مشروع، إلى جانب أنها توفر أيضا الآلات والتجهيزات اللازمة للعمل وحتى البنية التحتية التي تقام عليها، وأهم شيء هو أنها تقدمهم بالمعلومات والاستشارات القانونية الضرورية لتأسيس مؤسساتهم وتسجيلها... نظرا لجهلهم بهذه الاجراءات من جهة ولتضمن حماية ممتلكاتهم الفكرية من جهة أخرى، كما أن لحاضنات الأعمال دور مهم جدًا في تشكيل العلاقات الاجتماعية والتنظيمية

للشباب المقاولين الجدد وذلك جراء قيامها بتوصيل أو ربط المستثمرين والمقاولين القدامى الذين يتعاملون بصفة مباشرة معها، لأن هذا من شأنه أن يزيد من مهارات وخبرات هؤلاء المقاولين الناشئين من ناحية، ومن ناحية أخرى يساعد هذا التواصل المستثمرين على اختيار وتمويل المؤسسات الناشئة التي من شأنها أن تساهم في تطوير مؤسساتهم وتزيد من قدراتها التنافسية. إلى جانب ككل هذا فإن حاضنات الأعمال تنظم أيا ما مفتوحة ومعارض من أجل التعريف والتسويق لمنتجات وخدمات هذه المؤسسات الناشئة لتوسيع نطاق عملها، من خلال كل ما تم ذكره يمكن إيجاز الأدوار الاستراتيجية التي تلعبها حاضنات الأعمال في النقاط التالية:

- " تشجيع مستثمرين غير تقليديين ومغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم والتي توصف بأنها شركات رأس مال المخاطر؛
- خلق فرص عمل للراغبين بأن يكونوا رواد أعمال حقيقيين، ونخص بالذكر هنا خريجي الدراسات الجامعية، وتقديم العون لهم لبدء مشاريعهم؛
- إيجاد منافذ تسويقية ملائمة والتعامل مع الشركات الكبرى التي تدعم الحاضنة في بدايتها؛
- توفير فرص للباحثين في تجسيد أبحاثهم بدل ان تبقى حبيسة المختبرات؛
- تشجيع نقل التكنولوجيا المتطورة وتوطينها وتعزيز استخدامها محليا. " (بن حمادي و بدارنية، 2020، صفحة 298)

II-3- أهمية حاضنات الأعمال:

تتجلى أهمية حاضنات الأعمال بوضوح من خلال الانجازات والأهداف التي تسعى لبلوغها بغية النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، وكل هذا من أجل سد الثغرات التي خلفها النظام الاشتراكي وفشل المؤسسات العمومية التي نجمت عنها العديد من الأزمات الاقتصادية وما ترتب عنها من أزمات اجتماعية وسياسية، وبالتالي أخذت الحكومة تطبق استراتيجيات جديدة تتماشى والنظام الرأسمالي كونه الحل الوحيد القادر على إيجاد الحلول لهذه، لهذا بادرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاتباع نهج حاضنات الأعمال، باعتبارها آلية هامة يمكنها أن تساهم في خلق وتطوير مؤسسات صغيرة ومتوسطة من شأنها أن تسد الفجوة التي تركتها المؤسسات العمومية في وقت قصير، إضافة إلى أن هذه الحاضنات تساهم بطريقة مباشرة في إطلاق الأفكار والإبداع الكامن لدى مورد الشباب والمقاولين الناشئين الذي عجزت المؤسسة العمومية من استثماره، وهذا يتم من خلال توفير كل المتطلبات والمستلزمات التي يمكن أن يحتاجها المقاولين الناشئين لتأسيس مؤسساتهم ومشاريعهم الصغيرة والمتوسطة بطريقة قانونية، يمكن إبراز أهمية حاضنات الأعمال في النقاط التالية:

- " تساهم في توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية، من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، وبالتالي فهي تتيح مجال واسع للاستثمار؛

- تساهم في تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات الوطنية؛
- تساهم في إيجاد فرص عمل جديدة ومستقرة، تساعد في تحقيق التنمية الإقليمية من خلال قيام الحاضنة النوعية التي تتوافق أنشطتها ومجالات عملها مع إمكانيات وموارد كل إقليم على حدة؛
- تساهم في الحد من استيراد السلع وتعمل على توسيع وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- التنسيق بين الجهات المعنية بالدعم والمتابعة مع القطاع الحكومي والخاص لتوفير سبل الدعم المختلفة الضرورية لنجاح المشروعات كالتحويل بشروط ميسرة، وإيجاد نظام لضمان القروض". (بلاطة، 2006، صفحة 6 و 7)

III. تشجيع الفكر المقاو لاقي لدى الشباب من خلال حاضنات الأعمال:

استنادا على ما تم التطرق إليه يتضح جليا بأن حاضنات الأعمال لها دور مهم جدا في نشر الفكر المقاو لاقي وتشجيع المقاولين الناشئين للولوج إلى مجال المقاو لااتية، كل هذا يحدث وفقا لما تقدمه لهم من خدمات واستشارات قانونية تساعد على توضيح الإجراءات القانونية التي يجب إتباعها من أجل تنفيذ فكرة المشروع إضافة إلى أنها تهنيئ لهم أيضا الأرضية التي سيقام عليها المشروع إن كان من غير الممكن توفيرها هذا إلى جانب تسهيلات مالية تتناسب وطبيعة كل مشروع (هذه المبالغ المالية المقدمة من قبل الحاضنات تختلف من حاضنة لأخرى حسب الميزانية التي تحددها الدولة لها)، ناهيك عن ذلك فإنه تجدر الإشارة إلى أن المساعدات التي تقدمها الحاضنات لا تقتصر على التمويل المادي والمالي للشباب المتطلعين للحصول عليها فقط، بل نجدها إلى جانب هذا تقدم توجيهات واستشارات من قبل مختصين وخبراء في المجال لأولئك الذين يمتلكون رأس المال وفكرة عن طبيعة المشروع لكنهم يعجزون عن تنفيذها بسبب قلة الخبرة، ونجد أيضا الحاضنات تركز كثيرا على تطوير المؤسسات الاستثمارية الناشئة ودعمها وربطها بالمستثمرين والترويج لمنتجاتهم... كل هذا بغرض دفعها لمزاولة العمل بوتيرة أفضل واسرع وتشجيعها على فتح فروع لها في مختلف ربوع الوطن للرفع من مستوى الاستثمار، وتشير الإحصائيات التي صرح بها الوزير الأول لسنة 2022 " أن الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة استثمر منذ استحداثه بأمر من رئيس الجمهورية في رؤوس الأموال أكثر من 70 شركة، واستفاد إلى حد الآن 390 حامل للمشاريع المبتكرة والمستحدثة استفادوا من التمويل المالي، ويقدر هذا الدعم بحوالي 200 مليون دينار" (طبة، 2022، صفحة 03)، إلى جانب زيادة في عدد حاضنات الأعمال التي أصبحت تقدر حاليا بـ 38 حاضنة موزعة على مختلف التراب الوطني وأخرى مازالت قيد الدراسة وذلك من أجل زيادة القدرة الاستيعابية للحاضنة على تمويل المشاريع المقاو لااتية التي تعرف تزايد في السنوات الاخيرة لاسيما بعدما تم إنشاء وزارة مكلفة بالمؤسسات الناشئة والذكاء الاصطناعي هذا الوضع ساعد على تشجيع الروح المقاو لااتية لدى الشباب والمقاولين الناشئين وتحفيزهم على إنشاء مؤسسات تواكب التطور التقني والتكنولوجي الذي يشهده العالم خصوصا بعدما تم إشراك الوسط الجامعي في عملية التنمية من خلال التعاون القائم بينها وبين الحاضنات من أجل إنجاح المشاريع التنموية التي تستحق التطبيق على

أرض الواقع، وأهم نقطة تسعى حاضنات الأعمال على النجاح في تحقيقها هو دفع المتعاملين الاقتصاديين على الاستثمار في المؤسسات الناشئة وعدم المقاولين الناشئين، حتى تتسنى للشباب فرصة الاستفادة من خبراتهم من جهة والحصول على التمويل من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن من أبرز العوامل المؤدية لانتشار المؤسسات المقاولاتية باختلاف أحجامها هو حاضنات الأعمال بناء على ما تقدمه من خدمات وتسهيلات للشباب لإنشاء مشاريعهم الخاصة كبديل أمثل في سوق العمل في ضوء تراجع التوظيف العمومي.

IV. الإجراءات المنهجية للدراسة:

1. المجال الزمني والمكاني للدراسة: تم إجراء الدراسة الميدانية بكل من ولايتي ميلة وقسنطينة، في الفترة الزمنية الممتدة من 19 جانفي 2023 إلى غاية 2 فيفري 2023.

2. عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة بطريقة كرة الثلج، فقط تم التواصل مع الأفراد الذين يمتلكون أفكار ومشاريع مقاولاتية، أي العينة تتكون من مقاولين ناشئين وقد استقطبت العينة المقاولين الناشئين الجدد خرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، وبلغ عدد الموافقين من أجل إجراء المقابلة 30 مبحوث، السبب وراء اختيار العينة بهذه الطريقة هو استهداف حاملي الشهادات الذين يمتلكون أفكار ومشاريع تصب في الجانب الاستثماري الذي يفيد النهوض بالاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية بناء على المكتسبات والتجارب التي تم اكتسابها لها جراء حصولهم على هذا الكم من التعليم، خصوصا وأن الدولة في الوقت الحاضر قامت بالربط بين التنمية الاقتصادية ومؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني، وبذلك يكون خريجي هذه المؤسسات هم من يمتلكون أعلى نسبة للنجاح في المجال المقاولاتي.

3. أداة جمع البيانات: تم اعتماد المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات، نظرا للاختلاف القائم بين مفردات الدراسة بشأن موضوع الدراسة، إلى جانب أن هذا النوع من الدراسات يحتاج إلى إجراء مقبلات مفتوحة من أجل إعطائهم الحرية في تقديم المعلومات بدقة. تم إجراء المقابلة مع 30 مبحوث واشتملت استمارة المقابلة على محورين، الأول يتعلق بالبيانات الشخصية يحتوي على (03) أسئلة، أما المحور الثاني فيشتمل على (11) سؤال، (09) أسئلة موجهة لكافة المبحوثين، وآخر سؤالين موجهين فقط لمن قاموا بإنشاء مشاريعهم الخاصة واستفادوا من دعم حاضنات الأعمال.

V. مناقشة البيانات:

جدول رقم (01): يمثل توزيع مفردات العينة حسب كل من متغير السن والجنس

السن	التكرار	النسبة المئوية	الجنس	التكرار	النسبة المئوية	نسبة المشاريع المنجزة		
						المشاريع المنجزة	مشاريع قيد الانجاز	أفكار تم طرحها
[30-25]	07	%23.33	ذكر	04	%57.41	00	02	05
			أنثى	07	%42.59			
[35-30]	09	%30	ذكر	03	%77.77	01	06	02
			أنثى	02	%22.22			
[40-35]	11	%36.66	ذكر	07	%63.63	02	07	02
			أنثى	04	%36.36			
[40- فأكبر]	03	%10	ذكر	03	%100	01	02	00
			أنثى	00	%00			
المجموع	30	%100		30		04	17	09

المصدر: إعداد الباحثين.

تشير معطيات الجدول إلى أن أغلب المبحوثين الذين تجاوبوا مع موضوع الدراسة هم الذكور بلغ عددهم (21) مبحوث، في حين أن فئة الإناث هي أدنى تقدر ب(09) مبحوثات، ويمكن إرجاع هذا إلى أن الذكور لديهم ميل كبير نحو إنشاء مشاريع خاصة في حين الإناث يميلون للتوظيف العمومي تجنباً لمختلف أنواع المخاطرة التي يشهدها العمل المقاوالاتي، وإلى جانب ذلك نجد أيضاً أن البيئة الاجتماعية تعطي الدعم الأكبر وأحقية دخول مجال المقاوالاتية للذكور وفي هذا الإطار تجدر بنا الإشارة إلى أن الخصوصية الاجتماعية لميدان الدراسة تمتاز بكونها تحصر أو تحدد مجالات العمل التي يمكن للمرأة أن تتمتعها إذ لا يمكنها العمل في كل القطاعات، وعلى هذا الأساس يمكن إرجاع ارتفاع نسبة المقاوالاتية الذكورية مقارنة بالنسوية إلى حد كبير للبيئة الاجتماعية.

بالنظر إلى متغير السن يتضح بأن أغلب المبحوثين ينتمون للفئة العمرية [40-35] (11) مبحوث بنسبة 36.66% تليها الفئة العمرية [35-30] بنسبة 30% أي (09) مبحوثين، وعليه يمكن القول أن المقاولين الناشئين الذين أحرزت معهم الدراسة في سن يسمح لهم من إنجاز مشاريعهم المقاوالاتية وتخطي الصعوبات التي تواجههم، وهو ما تؤكدته النتائج فأعلى نسبة للمشاريع التي هي قيد الإنجاز أو تم تجسيدها كانت من قبل هذه الفئات يبلغ عدد المنجزة منها (3) مشاريع أما بالنسبة للتي هي قيد الإنجاز تقدر ب (13) في حين التي مازالت عبرة عن أفكار تحتاج إلى الدراسة والدعم المادي باختلافه أنواعه قدرت ب (4) مشاريع مقاوالاتية، وبالرجوع إلى الفئة العمرية [30-25] نجد أغلب المبحوثين ما يزالون بصدد طرح أفكارهم المقاوالاتية ودراستها من مختلف الجوانب خاصة المادية منها وقد بلغ عدد مشاريعهم ب (05) وأما التي هي في طور الإنجاز نجد مشروعين فقط، وهذا يمكن إرجاعه إلى نقص الخبرة والدعم، وفي ما يتعلق بالفئة العمرية [40-فأكبر] فنجدتها تمثل أقل نسبة من حيث عدد المبحوثين الذين يقدر ب(03)، منهم اثنين لا تزال مشاريعهم في بداية انطلاقها وآخر يقوم بمزاولة نشاطه بصفة عادية.

جدول رقم (02): يمثل المستوى التعليمي للمبحوثين

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية	نوع الشهادة	التكرار
جامعي	23	76.66%	ليسانس	06
			ماستر	13
			دكتوراه	04
التكوين المهني	07	23.33%		
المجموع	30	100%		

المصدر: إعداد الباحثين

يمثل الجدول توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى التعليمي الذي يوضح بأن جل المبحوثين أعلى نسبة منهم تمتلك تأهيل جامعي من تخصصات ومستويات مختلفة (76.66%) أي ما يقدر بـ (23) مبحوث، يقابلهم (7) مبحوثين ذوي تأهيل وتكوين مهني (23.33%)، وعليه نستطيع القول بأن كل المقاولين الناشئين الذين أجريت معهم الدراسة ذو كفاءات وخبرات علمية وهي ميزة تساعدهم على تخطي التحديات والصعوبات التي تواجههم، لأن المقاول يجب أن يكون متحصل على تكوين وتأهيل علمي ليتمكن من إدارة وتسيير مشروعه المقاولاتي وهي الميزة التي يتمتع بها المبحوثين في هذه الدراسة، في هذه النقطة تجدر الإشارة إلى خريجي مؤسسات التكوين المهني يمتازون بإقبالهم الكبير على المجال المقاولاتي نتيجة التدريب والتكوين الميداني الذي يتلقونه لذا لا يجدون صعوبات كبيرة أثناء تجسيد مشاريعهم عكس خريجي المؤسسات الجامعية التي غالبا ما يجدون صعوبة في تطبيق مشاريعهم وتطول مدة إنجازها في بعض الأحيان كون التكوين والتأهيل العلمي الذي يتلقونه يكون نظري إلى حد بعيد في أغلب التخصصات ما يعيق عملية اختيار طبيعة ونوع المشروع المراد إنجازها لضعف خبراتهم ومعرفتهم بمتطلبات المجتمع وكيفية تحقيقه.

جدول رقم (03): توزيع المبحوثين حسب طبيعة نشاط المشروع المقاولاتي

نوع نشاط المشروع	التكرار	النسبة المئوية
خدمي	16	53.33%
صناعي	09	30%
تجاري	05	16.66%
المجموع	30	100%

المصدر: إعداد الباحثين

أكدت إجابات المبحوثين أنهم جميعا يمتلكون مشاريع مقاولاتي منها من لا يزال عبارة عن فكرة تدرس، وأخرى في بداية تأسيسها ومنها من تنشط بشكل رسمي وهو ما يوضحه الجدول رقم (01)، وهذه المشاريع المقاولاتية تمتاز بالتنوع فيما يتعلق بطبيعة النشاط بناء على معطيات الجدول رقم (04)، إذ أن أغلبها يمتاز بالطابع التجاري وذلك بنسبة

(53.33%) أي ما يعادل (16) مشروع في حين تبلغ نسبة المشاريع الصناعي (09) ما نسبته (30%) أما المشاريع التجارية فهي تقدر ب (05) مشاريع أي (16.66%)، وهذا التباين في تنوع المشاريع المقاولاتية يرجع لطبيعة مجال تخصص كل مقاول إلى جانب طبيعة البيئة الاجتماعية وما تفرضه من احتياجات ومتطلبات.

جدول رقم (05): توزيع المبحوثين حسب مصدر تمويل المشروع المقاولاتي:

النسبة المئوية	التكرار	مصدر التمويل
13.33%	04	حاضنات الأعمال
30%	07	أموال خاصة
23.33%	09	الأقارب والأصدقاء
33.33%	10	مشترك
100%	30	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين

تفيد معطيات الجدول بأن أغلب المبحوثين يتجنبون التعامل مع حاضنات الأعمال من أجل الحصول على الدعم والتمويل المالي لإنجاز مشاريعهم حيث تقدر نسبتهم ب (86.67%) أي (26) مبحوث إذ يفضلون الاستثمار بأموالهم الخاصة أو الاستدانة من الأقارب، وحتى الذين أكدوا مصدر التمويل المختلط تجنبوا أن تكون الحاضنات من بين مصادر التمويل.

جدول رقم (05) : تساهم حاضنات الأعمال في تشجيع الفكر المقاولاتي لدى المقاولين الناشئين:

النسبة المئوية	التكرار	الاتجاه
13.33%	04	نعم
86.66%	26	لا
100%	30	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين.

تؤكد إجابات المبحوثين وفقا لمعطيات الجدول (05) بأن حاضنات الأعمال لا تساهم في تشجيع الفكر المقاولاتي لدى المقاولين الناشئين، وبالرجوع للجدول رقم (03) المتعلق بالمستوى التعليمي للمبحوثين يتضح لنا بأن كل المبحوثين الذين هم في الأساس مقاولين ناشئين تحصلوا على شهادات تخرج من الجامعة أو من مراكز التكوين المهني، وبالتالي فإن

مؤهلاتهم العلمية وخبرتهم إلى جانب التجارب المعاشة تسمح لهم بالحكم على ما إذا كانت حاضنات الأعمال تشجع المقاولين الناشئين نحو تبني الفكر المقاوлатي وتسهم في الرفع من عدد المؤسسات المقاوлатية.

وبالرجوع إلى الجدول رقم (04) المتعلق بمسألة تمويل المشاريع نجد أن النتائج تشير إلى أن أعلى نسبة من المبحوثين والمقدرة ب (24) مقال ناشئ يتجنبون التعامل مع حاضنات الأعمال للحصول على الدعم والتمويل إضافة إلى أنهم يرون بأن هذه الأخيرة لا تلعب دور كبير في تشجيع الفكر المقاوлатي لدى كما هو موضح في الجول رقم (05)، وقد تنوعت لديهم الأسباب التي دفعتهم للتفكير بهذا المنطق فمن خلال إجاباتهم اتضح بأن ماهو موجود ومصرح به حول دور الحاضنات في مساعدة ودعم المقاولات الناشئين المقاولات لا يساعدهم البتة، حيث أكد (14) مبحوث أن المبالغ المالية المقدمة من طرف الحاضنات لا تتناسب والقيمة الفعلية المشروع خصوصا إذا كان يحتاج إلى أرضية كبيرة ومبالغ طائلة من أجل الحصول على الآلات التكنولوجية المتطورة واقتناء المواد الأولية... بالتالي ويعجز الكثير من المقاولات الناشئين عن الاستمرار في إنجاز المشاريع وتتوقف العملية في المنتصف، إلى جانب ذلك فإن المعدات والآلات التي تمنحها الحاضنات وفقا رأيهم في أغلب الأوقات تكون قديمة ولا تتواءم والتطورات الحاصلة اليوم وبالتالي لا يمكنها تحقيق الجودة المطلوبة مع استغراق الكثير من الوقت مما يؤدي لتراجع الإنتاج و نسبة المبيعات لهذا تفلس الكثير من المشاريع، هنا نجد أنفسنا أمام تساؤل مهم وهو إذا كانت هذه الحاضنات تأخذ الوقت الكافي من أجل دراسة المشروع وتحديد أبعاده والميزانية الفعلية التي يجب أن تمنح له، فلماذا إذا تكون المبالغ المقدمة لا تتناسب ومطالب صاحب المشروع الذي يكون مضطرا للبحث عن مصدر تمويل آخر لجمع كافة نفقات المشروع، وفيما يتعلق بالآلات والمعدات فإنه يجب ان يتم فحصها من قبل أخصائيين تقنيين لمعرفة مدى ملائمتها للمعايير المطلوبة للعمل قبل اقتنائها وتسليمها لأصحاب المشاريع وبالتالي تزيد فقط من خسائر ميزانية الدولة عوض أن ساعد في زيادة معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

في حين أن (5) مبحوثين تطرقوا لنقطة جوهرية وهي أن طول مدة الإجراءات القانونية المعتمدة لدراسة الموافقة على المشروع من قبل حاضنة الأعمال جعلتهم ينسحبون ولجأوا للبحث عن مصادر أخرى من المحيط الاجتماعي لتمويلهم برأس المال للقيام بمشاريعهم الخاصة، وفي هذا الشأن أكد (3) مبحوثين بأن سبب تهربهم من التوجه للحاضنات بغية الحصول على الدعم المطلوب هو الخوف من سرقة أفكارهم المقاوлатية وخصوصا وأن مدة الرد بالموافقة أو الرفض تأخذ وقتا طويلا، وهنا نرجع للمشكل المتداول دائما في الإدارات الجزائرية ألا وهو المعوقات البيروقراطية التي دائما ما تؤدي إلى فشل العمليات الإدارية وتترتب عنها الكثير من المشاكل في أغلب الأحيان.

في الأخير نجد (4) مبحوثين ذهبوا إلى فكرة مغايرة مفادها أن هذه حاضنات الأعمال تتعامل بالفوائد وهو مخالف للمبادئ الدينية والقيم الاجتماعية المتعارف عليها لذا هم يفضلون الاستثمار بأموالهم الخاصة دون اللجوء إلى الاستدانة منها.

بغض النظر عن هذا التباين في الأسباب التي دفعت بالمبحوثين لرفض فكرة أن الحاضنات تشجع الفكر المقاوлатي لدى المقاولين الناشئين، إلا أن جميعهم أكدوا أن سبب التهرب من الاستعانة بالحاضنات بالرغم من أن ظروفهم المادية لا تسمح لهم بإقامة مشاريعهم الخاصة في الوقت الحاضر دون الحصول على الدعم المادي والمالي من طرف آخر وحتى بالنسبة لأولئك الذين لا تزال مشاريعهم في بدايتها الأولى وتحتاج الدعم والمرافقة لتمكين من الاستمرار والسبب وراء هذا الرفض هو الخوف من المساءلة من قبل الدولة خصوصا وأن مؤسسات المقاوлатية تحمل نسب عالية من المخاطرة، وفي حالة الفشل لن يكون المقاوَل قادرا على تسديد القروض المسحوبة خاصة وأن مشروعه يكون في بدايته الأولى ولا وهذا ما أقرّه أيضا المبحوثين الذين أكدوا أن حاضنات الأعمال تشجع التوجه لتبني الفكر المقاوَلاتي من قبل المقاولين الناشئين، فقد أفاد أحدهم أنه تحصّل على دعم مالي قدره حوالي 350 مليون دينار جزائري إلا أنه بسبب قلة الخبرة والتجربة لم يتمكن من الاستمرار في تسيير مشروعه مما دفع به إلى الإفلاس وتمت مطالبته بتسديد القرض في مدة زمنية محددة، ويمكن أن نضيف هنا أنه من بين الأسباب التي أدت إلى تراجع دور حاضنات الأعمال بالرغم من المبالغ الهائلة التي تقدم لتمويل المقات من المشاريع الناشئة سنويا، هو غياب عنصر الرقابة والمتابعة المستمرة للمشروع من قبل الحاضنات منذ بداية تجسيده في الواقع لغاية بلوغه مرحلة النضج بحيث يصبح صاحب المشروع قادرا على الاعتماد على نفسه في التسيير دون أن تكون هناك حاجة للمتابعة من طرفهم، في هذه المرحلة يمكن الاجماع على نجاح المشاريع الناشئة وبالتالي نجاح الحاضنات في تحقيق الهدف المنشود منها، وفي نفس السياق وبناء على معطيات المبحوثين نجد أن الوضع مزري في الجزائر حيث يستغل المقاولين الناشئين غياب عنصر الرقابة من أجل الحصول على مبالغ مالية دون الاستثمار الفعلي لها، وبهذا تكون ميزانية الدولة تسجل خسارة مبالغ طائلة سنويا دون أن يكون هناك تسجيل في الأرباح كما هو مخطط له وهذا بسبب عدم قيام الحاضنات بمهامها بطريقة سليمة، ولا يفوتنا أن ننوه إلى أنه من بين تلك المشاريع التي حصلت على الموافقة والدعم في السنوات الماضية لا ترقى بشكل كبير لتكون من بين المشاريع الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تأسيسا على المعطيات التي تم جمعها بناء على ما أدلى به المبحوثين تبين بأن الجانب النظري الذي تمّ طرحه في بدابة الدراسة حول دور حاضنات الأعمال في تشجيع الفكر المقاوَلاتي لا يتوافق بشكل كبير مع الواقع المعاش، فبالرغم من أن كل المبحوثين يفضلون المخاطرة والعمل على القيام بإنشاء مؤسسة خاصة رغم وجود نسبة كبيرة للفشل إلا أنهم أقرّوا بأن حاضنات الأعمال لا تساهم كثيرا في تشجيع ونشر الفكر المقاوَلاتي، وأفادوا أن هذا الانتشار الواسع للمؤسسات المقاوَلاتية في الفترة الأخيرة راجع إلى وعي المقاولين الناشئين بضرورة تبني الفكر المقاوَلاتي كحل استراتيجي من أجل تحقيق الذات من جهة وفتح منصب عمل جديدة من جهة أخرى.

يمكن أن تكون وجهة النظر هذه صائبة، لكن هذا لا يلغي الدور الكبير الذي تقوم به حاضنات الأعمال بغية نشر الفكر المقاوالاتي من أجل رفع معدلات التنمية للبلاد، وهذا ما تؤكد الإحصائيات التي أدلت بها الحكومة مؤخرا والتي يتضح من خلالها أن عدد المشاريع الممولة من طرف حاضنات الأعمال في تزايد مستمر، إلى جانب أنه يوجد عدد كبير نجح في استغلال الدعم الذي تحصل عليه ونجح في تجسيد مشروعه وأصبح يساهم في زيادة التنمية الوطنية من خلال مساهمته في تنشيط سوق العمل.

VI. نتائج الدراسة والتوصيات

1. نتائج الدراسة: يمكن إدراج أبرز ما خلصت إليه هذه الدراسة في النقاط التالية:

- بالرغم من أن حاضنات الأعمال تلعب دور كبير في دعم المشاريع المقاوالاتية، إلا أن هناك من يعتبرها غير مشجعة للشباب والمقاولين الناشئين على تبني الفكر المقاوالاتي.
- يفضل بعض المقاولين الناشئين الإعتماد على رأس مالهم الخاص للقيام بإنشاء مؤسساتهم الخاصة.
- من أهم الأسباب التي تدفع المقاولين الناشئين على عدم طلب دعم من حاضنات الأعمال هو التخوف من المسائلة في حالة فشل المشروع المراد إنجازه.
- في حين نجد أن التقارير والاحصائيات المصريح بها من قبل الحكومة ومختلف حاضنات الأعمال تشير إلى أن هناك تزايد مستمر في نسبة القروض الموجهة لدعم مختلف المؤسسات الناشئة، إلا أن الواقع لا يثبت وجود نفس عدد تلك المؤسسات، بسبب تلاعب المقاولين الناشئين فقط من أجل الحصول على السيولة المالية دون أن يكون هنالك استثمار فعلي لها.
- من بين الأسباب المؤدية لتراجع نسب إقبال بعض المقاولين الناشئين على حاضنات الأعمال هو طول مدة الإجراءات القانونية التي تستغرقها لدراسة فكرة المشروع.
- أحيانا تكون المبالغ المقدمة لا تتناسب وطبيعة المشروع المراد إنجازه.
- ما هو متوقع من ما تقدمه حاضنات الأعمال لدعم المشاريع المقاوالاتية غير ما هو كائن وهذا يرجع لخصائص عينة الدراسة وبيئتها الاجتماعية التي تعمل على تحقيق التكافل الاجتماعي والتعاون ولا تعير أهمية لأساليب الدعم التي توفرها الدولة إلا في النادر، وهذا ما انعكس بطريقة مباشرة على نتائج الدراسة، خصوصا وأن هناك من أفراد العينة من فشل مشروعه وخضع للمسائلة وبالتالي اللوم يقع على عاتق حاضنات الأعمال التي أهملت المرافقة المستمرة للمشاريع وفق ما يتطلبه دورها.

- من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت يتضح بأن العلاقة القائمة بين حاضنات الأعمال وإنشاء المؤسسات المقاولاتية وبناء على معطيات الجدول رقم (05) هي علاقة ضعيفة حيث أن نسبة 86.66 % من آراء المبحوثين تؤكد هذه النقطة

2. التوصيات: من أهم التوصيات التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسة هي:

- ينبغي على حاضنات الأعمال أن تدقق أكثر في نسبة الميزانية الموجهة لإنجاز كل مشروع حتى يتم إنجازه بصفة نهائية دون أن تكون هالك حاجة لاستعانة المقاولين الناشئين بمصار أخرى للحصول على التمويل.
- ضرورة تركيز حاضنات الأعمال على تطبيق مبدأ بالرقابة الفعلية لجميع المشاريع والمؤسسات الناشئة من بداية تطبيقها على أرض الواقع إلى مرحلة الإنتاج والتسويق، تجنباً للتحايل الذي يتم من قبل بعض المقاولين الناشئين من جهة، ومن جهة أخرى تصحيح الأخطاء التي يقع فيها صاحب المشروع بسبب نقص خبرته مما يؤدي به للفشل وهذا يتم من خلال تقديم النصائح والتوجيهات اللازمة من طرف الخبراء والمختصين.
- تقليص مدة دراسة مطالب الدعم للمشاريع لتجنب هروب المقاولين الناشئين.
- يجب أن تعمل الحاضنات على استيراد أحدث الآلات والمعدات التي تحتاجها بعض المشاريع لتسهيل عليها عمليات الإنتاج.
- يتعين على حاضنات الأعمال أن تمول المشاريع والأفكار الإبداعية التي ترى بأن سوق العمل يحتاج إليها من أجل تدوير عجلة الاستثمار.

VII. خاتمة

نستنتج في الأخير بأنه على الرغم من كل الجهود والمساهمات التي تبذلها حاضنات الأعمال للنهوض بالمؤسسات المقاولاتية وتشجيع الفكر المقاولاتي وفقاً للعديد من الآليات المتنوعة، إلا أن هنالك من يمتلك رأي مغاير ويعتبر بأنها لا تسهم بشكل فعلي في تنمية وتشجيع الفكر المقاولاتي نظراً لوجود البدائل، وهذا يشير إلى وجود خلل في الآليات والسياسات التي تنتهجها حاضنات الأعمال.